



التاريخ: 2018/03/21

فرض عقوبات جماعية على سكان قطاع غزة يعتبر جريمة حرب

الإفصاح السياسي مكاتبة طاولة الحوار لا التلاعب بحقوق وحرية المواطنين

حذرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا من فرض عقوبات جديدة على قطاع غزة من قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في ضوء تصريحات الأخير الهجومية على القطاع والتي استخدم فيها لهجة حادة وعبارات تهديدية.

وكان اجتماعا لقيادة الفلسطينية عقد الاثنين 19 مارس/أذار 2018، برئاسة الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلاله عقب الرئيس على محاولة اغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية رامي الحمد لله الثلاثاء 13 مارس/أذار 2018 أثناء زيارته لقطاع غزة، موجها اتهامات بحركة حماس بانوقوف وراء محاولة الاغتيال، مؤكدا أن تلك الحادثة لن تمر مرور الكرام مشيرا إلى أن بعض التدابير العقابية سيتم اتخاذها بحق قطاع غزة قريبا كرد فعل على ذلك الحادث.

وأوضحت المنظمة أنه حتى الآن لم يتم الإفصاح عن نوعية تلك القرارات العقابية الجديدة بحق القطاع. إلا أن بعض التقارير في حركة فتح صرحت في عدة لقاءات صحفية بأن الاجتماع المنعقد إليه شهد الحديث حول بعض القرارات بحق القطاع مثل خفض رواتب الموظفين وقطع جميع مخصصات الوزارات في قطاع غزة وتجميد جميع الفئات التي يتم إرسال الأموال عبرها من وزارة مالية إلى القطاع في جميع المجالات.



وأضافت المنظمة أن قطاع غزة بالفعل يعاني من عقوبات سابقة كان اثرهيس محمود عيسن فرضها ضده منذ أبريل/نيسان الماضي، حيث تم قطع رواتب بعض موظفين القطاع لأشهر متتالية، وتقليص ما لا يقل عن 30% من قيمة رواتب موظفي السلطة في غزة، وإحالة آلاف منهم للتقاعد المبكر. وتقليص مقبل خدمات الكهرباء والمياه للقطاع، وتخفيض كمية الأدوية مع التخليق المتعمد على التحويلات الطبية خارج غزة. وقد أدت تلك العقوبات في حالات كثيرة إلى وفاة مرضى بينهم أطفال. هذا بالإضافة إلى التأثيرات الخطيرة لانقطاع الكهرباء التي بلغت عدد ساعات قطعها إلى 16 ساعة يومياً.

وأشارت المنظمة أن البعض يعتبر السكان في قطاع غزة صيدا سهلا بسبب الظروف السياسية المحيطة والحصار الإسرائيلي المتم منذ 12 سنة مع غياب الملاحقة القضائية للمرتكبي جرائم الحرب. فيستغلون فرض مزيد من العقوبات لزيادة معاناة الناس التي أصبحت وفق تقارير دولية لا تطاق.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو إلى تجنب أسكن الأذى المترتبة على الإنقسام اشبهسي فالفانون الدولي الإنساني والفانون الدولي لحقوق الإنسان يحظران فرض عقوبات جماعية على السكان أي كان السبب.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن طريق حل الخلافات اشبهسية هو الحوار بين كافة انفرقاء وليس فرض عقوبات لزيادة معاناة الناس التي تتفاقم بفعل الحصار وإغلاق المعابر ومنع الناس من حرية التنقل .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا